

Distr.: Limited
19 December 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ٧٠ (أ) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة
الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في
حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة
الاقتصادية الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدة
الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في
حالات الطوارئ

الجزائر*: مشروع قرار

التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من
مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ الذي
يتضمن مرفقه المبادئ التوجيهية لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها منظومة الأمم
المتحدة في حالات الطوارئ، وكذلك جميع قراراتها المتعلقة بالتعاون الدولي بشأن تقديم
المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية،
وإذ تشير إلى القرارات المتخذة في الأجزاء المتعلقة بالشؤون الإنسانية من الدورات الموضوعية
للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.



الرجاء إعادة استعمال الورق

201212 201212 12-65800 (A)



وإذ تعيد أيضا تأكيد أهمية الالتزام بمبادئ الحياد والإنسانية والنزاهة والاستقلال في تقديم المساعدة الإنسانية،

وإذ تعيد كذلك تأكيد إعلان هيوغو^(١)، وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث^(٢)، والبيان المشترك الصادر عن الدورة الاستثنائية المعنية بكارثة المحيط الهندي: الحد من الأخطار من أجل مستقبل أكثر أمنا^(٣)، بالصيغة التي اعتمدها المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الذي عقد في كوبي، هيوغو، اليابان، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وإذ تضع في اعتبارها أن تنفيذ إطار العمل سينتهي في عام ٢٠١٥،

وإذ تحيط علما مع التقدير بنتائج استعراض منتصف المدة لإطار عمل هيوغو^(٤)، وإذ ترحب بالدورة الرابعة المقبلة للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث، المقرر عقدها في جنيف في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣، وبتقرير التقييم العالمي لعام ٢٠١٣ بشأن الحد من مخاطر الكوارث،

وإذ تسلم بأن المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث سيعقد في اليابان، في أوائل عام ٢٠١٥، من أجل استعراض تنفيذ إطار عمل هيوغو واعتماد إطار للحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥،

وإذ تشدد على أن المساعدة الإنسانية لها طابع مدني أساسا،

وإذ تشدد أيضا على أن الدولة المتضررة مسؤولة في المقام الأول عن الشروع في تقديم المساعدة الإنسانية وتنظيمها وتنسيقها وإيصالها داخل إقليمها وعن تيسير عمل المنظمات الإنسانية في مجال التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية،

وإذ تشدد كذلك على أن كل دولة من الدول مسؤولة في المقام الأول عن الحد من أخطار الكوارث، بطرق منها تنفيذ إطار عمل هيوغو ومتابعته والتصدي للكوارث وبذل جهود في مجال الإنعاش المبكر بهدف التقليل من آثار الكوارث الطبيعية إلى أدنى حد ممكن، مع التسليم بأهمية التعاون الدولي في دعم جهود البلدان المتضررة التي قد تكون قدراتها محدودة في هذا المجال،

(١) A/CONF.206/6، الفصل الأول، القرار ١.

(٢) المرجع نفسه، القرار ٢.

(٣) A/CONF.206/6، المرفق الثاني.

(٤) جنيف، الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، آذار/مارس ٢٠١١.

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء تزايد التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء والتي تعيق قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة للحالات الإنسانية في سياق التصدي لعواقب الكوارث الطبيعية، بالنظر إلى آثار التحديات العالمية، بما في ذلك أثر تغير المناخ والآثار السلبية المستمرة الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والأثر السلبي للتقلب المفرط في أسعار المواد الغذائية على الأمن الغذائي والتغذية، والعوامل الرئيسية الأخرى التي تزيد من ضعف السكان وتعرضهم للأخطار الطبيعية وتؤدي إلى تفاقم آثار الكوارث الطبيعية،

وإذ تعرب أيضا عن بالغ قلقها لأن المجتمعات الريفية والحضرية الفقيرة في العالم النامي هي الأشد تضررا من آثار الأخطار المتزايدة للكوارث،

وإذ تسلم بآثار التوسع الحضري السريع في سياق الكوارث الطبيعية وبأن التأهب للكوارث والتصدي لها في المناطق الحضرية يتطلبان استراتيجيات ملائمة للحد من أخطار الكوارث في مجالات منها تخطيط المناطق الحضرية واستراتيجيات الإنعاش المبكر التي تنفذ من المرحلة الأولى لعمليات الإغاثة ويتطلبان استراتيجيات للتخفيف من وطأة الكوارث والتأهيل والتنمية المستدامة،

وإذ تلاحظ أن المجتمعات المحلية هي أول المستجيبين في معظم حالات الكوارث، وإذ تؤكد ما للقدرات الداخلية للبلدان من دور أساسي في الحد من أخطار الكوارث، ويشمل ذلك عمليات التأهب للكوارث والتصدي لها والإنعاش، وإذ تسلم بضرورة دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تنمية القدرات الوطنية والمحلية التي لا بد منها لتحسين تقديم المساعدة الإنسانية بوجه عام وتعزيزها،

وإذ تسلم بارتفاع عدد المتضررين من الكوارث الطبيعية، بمن فيهم في هذا الصدد المشردون داخليا، وبضرورة تلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية الناجمة عن التشرد الداخلي في جميع أنحاء العالم نتيجة للكوارث الطبيعية، وإذ تشجع جميع الجهات الفاعلة المعنية على النظر في إمكانية الاستفادة من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي^(٥)، عند معالجتها لحالات التشرد الداخلي،

وإذ تعيد تأكيد أهمية التعاون الدولي في دعم الجهود التي تبذلها الدول المتضررة من أجل التصدي للكوارث الطبيعية في جميع مراحلها، ولا سيما في مراحل التأهب والتصدي والإنعاش المبكر، وأهمية تعزيز قدرة البلدان المتضررة على التصدي للكوارث،

(٥) E/CN.4/1998/53/Add.2، المرفق.

وإذ تسلم بالتقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ في مهمته، وإذ تشجع الدول الأعضاء على تقديم كل الدعم اللازم للبرنامج، بما في ذلك الدعم المالي، على أساس طوعي، لتمكينه من الاضطلاع بمخطة عمله للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وإذ تكرر تأكيد أهمية تعزيز التنسيق والتعاون الدوليين على الصعيد العالمي في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ من خلال إتاحة مزيد من الخدمات الفضائية لجميع البلدان وتعظيم الاستفادة منها وتيسير بناء القدرات وتعزيز المؤسسات من أجل إدارة الكوارث، وبخاصة في البلدان النامية،

وإذ تحيط علما بالتقدم المحرز في إنشاء الإطار العالمي للخدمات المناخية من أجل استحداث معلومات وتنبؤات ذات أساس علمي بشأن المناخ وتوفيرها بغرض إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ والتكيف مع تقلب المناخ وتغيره، وإذ تتطلع إلى وضعه موضع التنفيذ،

وإذ ترحب بالدور المهم الذي تؤديه الدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان النامية، التي منحت مساعدة سخية ضرورية ومتواصلة للبلدان والشعوب المتضررة من الكوارث الطبيعية،

وإذ تنوه بالدور المهم الذي تؤديه جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية، باعتبارها جزءاً من حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية، في التأهب للكوارث والحد من أخطارها والتصدي لها وما يبذل من جهود للإنعاش والتنمية،

وإذ تشدد على ضرورة معالجة أوجه الضعف وإدماج عنصر الحد من أخطار الكوارث، بما في ذلك التأهب لها، في جميع مراحل إدارة الكوارث الطبيعية والإنعاش في أعقاب الكوارث الطبيعية والتخطيط الإنمائي، عن طريق توثيق التعاون بين جميع الجهات الفاعلة والقطاعات المعنية،

وإذ تؤكد من جديد أن تعزيز القدرة على الانتعاش يسهم في مقاومة الكوارث والتكيف معها والتعافي من آثارها بسرعة،

وإذ تسلم بأن الجهود المبذولة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن أن تتأثر سلباً بالكوارث الطبيعية، وإذ تلاحظ المساهمة الإيجابية التي يمكن أن تقدمها تلك الجهود في تعزيز قدرة السكان على مواجهة تلك الكوارث،

وإذ تسلم أيضاً بالصلة الواضحة بين التصدي لحالات الطوارئ والإنعاش والتنمية، وإذ تعيد تأكيد وجوب تقديم المساعدة في حالات الطوارئ بطرق داعمة للإنعاش في الأمدين القصير والمتوسط وللتنمية في الأمد الطويل، وضرورة النظر إلى التدابير المتوخاة في

حالات الطوارئ كخطوة على طريق التنمية المستدامة، من أجل كفالة الانتقال السلس من المساعدة الغوثية إلى الإنعاش والتنمية،

وإذ تشدد، في هذا السياق، على أهمية دور منظمات التنمية وسائر الجهات المعنية في دعم الجهود الوطنية المبذولة من أجل التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام^(٦)؛

٢ - **تعرب عن بالغ قلقها** إزاء تفاقم الآثار المترتبة على الكوارث الطبيعية مما يسفر عن خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في المجتمعات الضعيفة التي تنقصها القدرات الكافية للتخفيف بصورة فعالة من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية السلبية الطويلة الأجل الناجمة عن الكوارث الطبيعية؛

٣ - **تهيب** بالدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وسائر الأطراف الفاعلة المعنية العاملة في المجالين الإنساني والإنمائي أن تعجل بالتنفيذ بالكامل لإعلان هيوغو^(١) وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث^(٢)، وخصوصا الالتزامات المتصلة بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية وإلى الدول المنكوبة التي تمر بمرحلة انتقال صوب الانتعاش المادي والاجتماعي والاقتصادي المستدام لكي تضطلع بأنشطة الحد من الأخطار في مرحلة التعافي في أعقاب الكوارث وبعمليات الإنعاش؛

٤ - **تشدد** على ضرورة الترويج لأنشطة التأهب للكوارث وتعزيزها على جميع المستويات، وبخاصة في المناطق المعرضة للخطر، وتشجع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وسائر الأطراف الفاعلة المعنية العاملة في المجالين الإنساني والإنمائي على زيادة التمويل والتعاون فيما يتعلق بأنشطة الحد من أخطار الكوارث، بما في ذلك التأهب للكوارث؛

٥ - **تهيب** بجميع الدول أن تتخذ، عند الاقتضاء، ما يلزم من تدابير تشريعية وغيرها من التدابير الملائمة للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية وأن تواصل تنفيذ تلك التدابير تنفيذًا فعالًا وأن تدرج استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث في التخطيط الإنمائي، وتطلب، في هذا الصدد، إلى المجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة إلى البلدان النامية وإلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، حسب الاقتضاء؛

٦ - **تقر** بأن تغير المناخ يسهم، في جملة عوامل أخرى، في تدهور البيئة وزيادة حدة وتواتر الظواهر المناخية والجوية الشديدة، مما يؤدي إلى تفاقم أخطار الكوارث،

(٦) A/67/363.

وتشجع، في هذا الصدد، الدول الأعضاء وكذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدولية المعنية على القيام، كل وفقا لولايتها المحددة، بدعم التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ وتعزيز نظم الحد من أخطار الكوارث والإنذار المبكر بهدف تقليل الآثار الإنسانية للكوارث الطبيعية إلى أدنى حد ممكن، بسبل منها توفير التكنولوجيا والدعم من أجل بناء القدرات في البلدان النامية؛

٧ - **ترحب** بزيادة عدد المبادرات المتخذة على الصعيدين الإقليمي والوطني من أجل النهوض بتنفيذ المبادئ التوجيهية لتسهيل العمليات الدولية للإغاثة والإنعاش الأولي في حالات الكوارث وتنظيمها على الصعيد الوطني، وتشجع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، عند الاقتضاء، على اتخاذ مزيد من الخطوات لاستعراض وتعزيز الأطر التنفيذية والقانونية للإغاثة الدولية في حالات الكوارث، مع أخذ هذه المبادئ التوجيهية في الاعتبار، حسب الاقتضاء، وترحب بالجهود التي بذلها مؤخرا كل من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة، والاتحاد البرلماني الدولي من أجل وضع قانون نموذجي بشأن هذا الموضوع؛

٨ - **ترحب أيضا** بالتعاون الفعال بين الدول المتضررة والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة والبلدان المانحة والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية والمنظمات الأخرى المعنية، مثل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية، والمجتمع المدني في مجال تنسيق الإغاثة في حالات الطوارئ وتقديمها، وتؤكد ضرورة مواصلة ذلك التعاون وتقديم الإغاثة في جميع مراحل عمليات الإغاثة والجهود المبذولة من أجل الإنعاش والتعمير المتوسطة والطويلة الأجل، بطريقة تحدد من الضعف في مواجهة الأخطار الطبيعية مستقبلا؛

٩ - **تكرر تأكيد** الالتزام بدعم جهود البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على سبيل الأولوية، لتعزيز قدراتها على جميع المستويات بغرض الحد من أخطار الكوارث الطبيعية والتأهب والتصدي لها بسرعة وتخفيف آثارها؛

١٠ - **تحث** الدول الأعضاء على وضع نظم للإنذار المبكر وتدابير التأهب للكوارث والحد من أخطارها على جميع المستويات وتحديثها وتعزيزها، وفقا لإطار عمل هيوغو، مع مراعاة ظروفها وقدراتها وبالتنسيق مع الجهات الفاعلة المعنية، حسب الاقتضاء، وتشجع المجتمع الدولي وكيانات الأمم المتحدة المعنية على مواصلة دعم الجهود المبذولة في هذا الصدد على الصعيد الوطني؛

١١ - تحت أيضا الدول الأعضاء على أن تحسّن استجابتها لمعلومات الإنذار المبكر ضمنا لأن يؤدي إلى اتخاذ إجراءات مبكرة، وتشجع جميع الجهات المعنية على دعم جهود الدول الأعضاء في هذا الصدد؛

١٢ - تشجع الدول الأعضاء على النظر في استحداث برامج وطنية للحد من الكوارث وعرضها على أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وفقا لإطار عمل هيوغو، وتشجع أيضا الدول على التعاون معا لتحقيق هذا الهدف؛

١٣ - تقر بأهمية تطبيق نهج للتصدي لمخاطر متعددة في سياق التأهب، وتشجع الدول الأعضاء، آخذة في الاعتبار ظروفها الخاصة، ومنظومة الأمم المتحدة على مواصلة تطبيق ذلك النهج على أنشطتها في سياق التأهب، بما في ذلك إيلاء الاعتبار الواجب لعوامل منها الأخطار الثانوية على البيئة الناشئة عن الحوادث الصناعية والتكنولوجية؛

١٤ - تؤكد أنه، لكي يتسنى النهوض بفعالية المساعدة الإنسانية، ينبغي بذل جهود خاصة في مجال التعاون الدولي من أجل تعزيز استخدام القدرات الوطنية والمحلية، والقدرات الإقليمية ودون الإقليمية عند الاقتضاء، وتوسيع نطاقه في مجال التأهب للكوارث والتصدي لها، وهو ما يمكن أن يتاح بفعالية أكبر وتكلفة أقل بالقرب من موقع حدوث الكارثة؛

١٥ - تؤكد أيضا في هذا السياق أهمية تعزيز التعاون الدولي، وبخاصة عن طريق الاستخدام الفعال للآليات المتعددة الأطراف، في تقديم المساعدة الإنسانية في حينها في حالات الكوارث في جميع مراحلها، من مرحلة الإغاثة والإنعاش إلى مرحلة التنمية، بما في ذلك توفير موارد كافية؛

١٦ - تشجع جميع الدول الأعضاء على القيام، قدر الإمكان، بتيسير نقل المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ والمساعدة الإنمائية المقدمة في سياق الجهود الدولية، بما في ذلك في مرحلة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، بما يتماشى على نحو تام مع أحكام القرار ١٨٢/٤٦ ومرفقته، وبما يكفل المراعاة التامة لمبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الإنسانية والحياد والتزاهة والاستقلال والالتزاماتهما بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني؛

١٧ - تعيد تأكيد الدور القيادي الهام الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بوصفه مركز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بكاملها للدعوة من أجل تقديم المساعدة الإنسانية وتنسيقها فيما بين المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والشركاء الآخرين العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية؛

١٨ - **ترحب** بما يقدمه نظام الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق من إسهام مهم في تعزيز فعالية المساعدة الإنسانية في دعم الدول الأعضاء، بناء على طلبها، ومنظومة الأمم المتحدة في تأهبها واستجابتها للحالات الإنسانية، وتشجع على مواصلة إشراك خبراء من البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية في هذه الآلية؛

١٩ - **ترحب أيضا** بما يقدمه الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ من إسهام مهم في تعزيز فعالية المساعدة الدولية في مجال البحث والإنقاذ في المناطق الحضرية، وتشجع الدول الأعضاء على مواصلة توفير الدعم للفريق الاستشاري وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥٠/٥٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢؛

٢٠ - **تحت** الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية على النظر في العواقب التي تترتب تحديدا وبشكل متباين على الكوارث الطبيعية في المناطق الريفية والحضرية على السواء عند وضع وتنفيذ استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث واتقائها والتخفيف من حدتها والتأهب والمساعدة الإنسانية والإنعاش المبكر، مع التركيز بوجه خاص على تلبية احتياجات سكان المناطق الريفية والحضرية الفقيرة المعرضة للكوارث الطبيعية؛

٢١ - **ترحب** بالجهود التي بذلها مؤخرا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لإقامة شراكات مع المنظمات الإقليمية والقطاع الخاص، وتشجع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على مواصلة تعزيز الشراكات على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي دعماً للجهود الوطنية في حالات الكوارث الطبيعية، وذلك من أجل التعاون على نحو فعال في تقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين، وضمان أن تتقيد في جهودها التعاونية بمبادئ الحياد والإنسانية والنزاهة والاستقلال؛

٢٢ - **تسلم** بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية يمكن أن تؤدي دورا مهما في التصدي للكوارث، وتشجع الدول الأعضاء على تطوير القدرات في مجال الاتصالات السلوكية واللاسلكية لأغراض مواجهة الطوارئ، وتشجع المجتمع الدولي على مساعدة البلدان النامية في جهودها المبذولة في هذا المجال، عند الاقتضاء، في جميع المراحل، بما فيها مرحلة الإنعاش، وتشجع، في هذا الصدد، الدول الأعضاء التي لم تنضم إلى اتفاقية تامبيري بشأن توفير موارد الاتصالات السلوكية واللاسلكية لأغراض التخفيف من أثر الكوارث ولعمليات الإغاثة^(٧) أو تصدق عليها على النظر في القيام بذلك؛

(٧) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٢٩٦، الرقم ٤٠٩٠٦.

٢٣ - تشجع على زيادة استخدام تكنولوجيات الاستشعار من بعد الفضائية والأرضية، بما في ذلك ما يوفره برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ، وعلى تبادل البيانات الجغرافية لغرض اتقاء الكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها وإدارتها، حسب الاقتضاء، وتدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة دعمها لتوطيد قدرة الأمم المتحدة في مجال تسخير المعلومات الجغرافية المستمدة من السواتل لأغراض الإنذار المبكر والتأهب والتصدي والإنعاش المبكر؛

٢٤ - تقر بأن الفرص المتاحة لاستخدام التكنولوجيات الجديدة، إذا ما استغلت بصورة منسقة واستنادا إلى المبادئ الإنسانية، يمكن أن تحسن الفعالية والمساءلة في مجال الاستجابة للحالات الإنسانية، وتشجع الدول الأعضاء والأمم المتحدة والشركاء في مجال تقديم المساعدة الإنسانية على النظر في أن تتعاون مع المتطوعين والفنيين، ضمن جهات أخرى، من أجل الاستفادة من البيانات والمعلومات المتنوعة المتاحة خلال حالات الطوارئ وجهود التصدي لمخاطر الكوارث؛

٢٥ - تشجع الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية المعنية على تعزيز القدرة على الإنعاش المستدام في أعقاب الكوارث على الصعيد العالمي في مجالات مثل التنسيق مع الشركاء التقليديين وغير التقليديين وتحديد الدروس المستفادة ونشرها واستحداث أدوات وآليات مشتركة لتقييم الاحتياجات من الإنعاش ووضع الاستراتيجيات وبرمجتها وإدماج عنصر الحد من الأخطار في جميع عمليات الإنعاش، وترحب بالجهود الجارية لتحقيق هذه الغاية؛

٢٦ - تشجع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على دعم المبادرات الوطنية التي تتصدى للآثار المتباينة التي يجتمل أن تطال السكان المتضررين من الكوارث الطبيعية، بطرق منها جمع وتحليل البيانات المصنفة على أسس مثل الجنس والسن والإعاقة، مستخدمة في ذلك أمورا عدة، منها المعلومات المقدمة من الدول، وعن طريق استحداث أدوات وطرائق وإجراءات من شأنها أن تؤدي إلى تقييم الاحتياجات الأولية في وقت أسرع وبشكل أجدى؛

٢٧ - تهيب بالمنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة أن تعزز، بالتشاور مع الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء، أساس الأدلة الذي تستند إليه المساعدة الإنسانية، عن طريق مواصلة إنشاء آليات مشتركة لتحسين نوعية وشفافية وموثوقية التقييمات المشتركة للاحتياجات الإنسانية وتحقيق مزيد من التقدم في إجراءاتها، وأن تقيم أداءها في مجال تقديم

المساعدة وتكفل استخدام الموارد المتاحة لها لأغراض تقديم المساعدة الإنسانية بأكبر قدر من الفعالية؛

٢٨ - تشجع الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات لتطوير أو تحسين عملية جمع البيانات وتحليلها وتيسير تبادل المعلومات مع مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من أجل دعم جهود التأهب وزيادة فعالية الاستجابة في الحالات الإنسانية استناداً إلى الاحتياجات، وتشجع منظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، وسائر الجهات الفاعلة على مواصلة مساعدة البلدان النامية فيما تبذله من جهود لبناء القدرات المحلية والوطنية في مجال جمع البيانات وتحليلها؛

٢٩ - تؤكد أهمية مشاركة المرأة بشكل كامل وعلى قدم المساواة مع الرجل في صنع القرار وأهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في وضع استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث والتأهب والتصدي والإنعاش وتنفيذها، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يواصل كفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع جوانب إجراءات الاستجابة للحالات الإنسانية والأنشطة الإنسانية؛

٣٠ - تشجع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية على تحديد أفضل الممارسات لتحسين عمليات التأهب والتصدي للكوارث والإنعاش المبكر وتعميمها على نحو أفضل وتطوير المبادرات المحلية الناجحة في هذا الصدد، حسب الاقتضاء؛

٣١ - تطلب إلى المنظمات الإنسانية والإغاثية التابعة للأمم المتحدة أن تنسق على نحو أفضل جهودها الرامية إلى الإنعاش عقب الكوارث، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية، بطرق منها تعزيز الجهود المبذولة من أجل التخطيط المؤسسي والتنسيقي والاستراتيجي في مجال التأهب للكوارث وبناء القدرة على مواجهتها والتعافي من آثارها، دعمًا للسلطات الوطنية، وكفالة مشاركة الجهات الفاعلة في مجال التنمية في التخطيط الاستراتيجي في مرحلة مبكرة؛

٣٢ - تهيب بمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية أن تعمم الأدوات والخدمات على نحو أفضل لدعم تعزيز الحد من أخطار الكوارث، ولا سيما أداتي التأهب والإنعاش المبكر؛

٣٣ - تهيب بالمنظمات الإنسانية والإغاثية المعنية التابعة للأمم المتحدة أن تعمل، بالتشاور مع الدول الأعضاء، على تعزيز أدواتها وآلياتها لكفالة دمج عنصر تلبية الاحتياجات وتقديم الدعم لتحقيق الإنعاش المبكر في التخطيط وتنفيذ أنشطة التأهب للكوارث والاستجابة الإنسانية والتعاون الإنمائي، حسب الاقتضاء؛

٣٤ - تشجع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية على مواصلة بذل الجهود من أجل تعميم مراعاة الإنعاش المبكر في برامجها المتعلقة بالمساعدة الإنسانية، وتقر بأن الإنعاش المبكر خطوة مهمة نحو بناء القدرة على الانتعاش ويتعين من ثم زيادة التمويل المخصص له، وتشجع على توفير التمويل للإنعاش المبكر في الوقت المناسب وعلى نحو يتسم بالمرونة ويمكن التنبؤ به، بالاستعانة بأدوات منها الأدوات القائمة والتكميلية لتقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية؛

٣٥ - تشدد على ضرورة تعزيز القدرة على الانتعاش على جميع المستويات، وتشجع في هذا الصدد الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وسائر الأطراف الفاعلة على دعم الجهود المبذولة، حسب الاقتضاء، من أجل إدماج القدرة على الانتعاش في صلب برامج المساعدة الإنسانية والإنمائية؛

٣٦ - تشجع منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وفي مجال التنمية على توفير الدعم لمنسقي الشؤون الإنسانية والمنسقين المقيمين بهدف تعزيز قدراتهم للقيام بعدة أمور، من بينها دعم الحكومة المضيفة في تنفيذ تدابير التأهب وتنسيق أنشطة التأهب التي تضطلع بها الأفرقة القطرية دعمًا للجهود الوطنية، وتشجع منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية في مجال المساعدة الإنسانية على زيادة تعزيز القدرة على النشر السريع والمرن للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من أجل دعم الحكومات والأفرقة القطرية في أعقاب الكوارث مباشرة؛

٣٧ - تشدد على ضرورة حشد موارد كافية ومرنة ومستدامة لتمويل أنشطة الإنعاش والتأهب والحد من أخطار الكوارث من أجل كفالة إمكانية الحصول، على نحو يمكن التنبؤ به وفي الوقت المناسب، على الموارد اللازمة لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ الناجمة عن الكوارث المرتبطة بأخطار طبيعية؛

٣٨ - ترحب بإنجازات الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وإسهامه في تعزيز الاستجابة للحالات الإنسانية في وقت مبكر وتحسينها، وتهيب بجميع الدول الأعضاء النظر في تقديم مزيد من التبرعات إلى الصندوق، وتدعو القطاع الخاص وجميع المعنيين من الأفراد والمؤسسات إلى القيام بذلك، بطرق من بينها، متى أمكن ذلك، الالتزام بتقديم تبرعات متعددة السنوات والتعهد بتقديمها في وقت مبكر، وتشدد على ضرورة أن تضاف التبرعات إلى التعهدات الحالية بتقديم المساعدة إلى البرامج الإنسانية، دون المساس بالموارد المتاحة للتعاون الدولي من أجل التنمية؛

٣٩ - تشجع بقوة على إيلاء الاعتبار الواجب للحد من أخطار الكوارث وبناء القدرة على مواجهة الكوارث في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وعلى الترويج لاتباع نهج متكامل ومتسق يوفق بين تلك الخطة وإطار العمل للحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥؛

٤٠ - تدعو الدول الأعضاء والقطاع الخاص وجميع المعنيين من الأفراد والمؤسسات إلى النظر في تقديم تبرعات إلى آليات التمويل الأخرى للأغراض الإنسانية؛

٤١ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل تحسين التصدي للكوارث الطبيعية على الصعيد الدولي، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، وأن يدرج في تقريره توصيات عن كيفية كفاءة تقديم المساعدة الإنسانية بطرق تدعم الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية.